باهمال الاول في الرتبة واعجام الثاني فتزول المجمة عنه بذلك فكان ما يخلف
معناه مخلفاً في الصورة كالباء والكاف مثلاً وما سفق وسفاوت
على صورة واحدة ثم استدرك انا نه ذلك بالاعجام وكان ذلك
اعرب من ان يسوى المخلف والمفاوت في اخلاف الصور ويستغنى
عن الاعجام فكان هذا الوضع اتم مآناً واوضح اعراباً وانصاف
المجمة حسب نزول المعنى في حجابيته امر السوآء فكان الكشف
حجاباً وادنى تنزلاً كان ازيد عجمة الى نهاية الرتب الثلاث
الجامعة التي هي ادنى تنزل امر الله وخص الاعجام بما فوق الحرف
فيما حجابيته عن تنزل وخفاء عن العيان ومسرى بلطف القصد
الاعلاء بالاعادة الى امر السوآء كالباء وما كان من صور الحروف
ام احاطة واول تربيعاً في جوامع الوضع لم يحتج الى عجمة لعلوه
بالاحاطة كصورة الالف واللام والميم التي هي جوامع كلم الاكوان
كياناً والهية على ما نفسر في الصور تن الجامعين ولذلك
ما كان مدار سه احاطة لا تحجم لظهور علو الاحاطة كالدال
والسين وما كان مستوفي ظاهر استيفاء الرتب الثلث

اظهر في صورته الاشارات العائمة الملاث كالسين والشين
وما كان احاطياً قورب به صورة الميم التي هي حقيقة الاحاطة
في نهاية الظهور كالفآ واللفاف وما كان ادنى الى ان يكون فاعاً
في ذات امره قورب به صورة الالف كاللام واطهرت صورة
احاطة التوسع في الطآء ونحوها وكان اقوم الصور صور الالف
لانه صورة ما لا انحصار لطرفيه وجماع امر الصور من الدائرة
وقطرها وما تركب من اجزآئها والخط الحسن ما حوفظ فيه على
التناسب للباسه لبسة تناسب الحكمة في المدرك المستحسن وذلك
ان كل مدرك اذا ادرك ما تناسب خلق ذاته وافق عطابقة ذاته
مدركه فكان ذلك هو استحسانه ولذلك اذا اختلف خلق ادراك
في التناسب اختلفا فما يستحسنه وصار مستقبح كل واحد منهما
مستحسن الاخر وقد يوافق المدرك عارض حال لذات المدرك
فعرض له استحسانه بحسب تلك الحال وعلى ذلك يجري حال المدركات
في جميع الحواس من الاصوات المطابقة تناسب ذات سامعها
او حاله وهذا المعنى العام هو حقيقة ما جاز به السماح وهو مثال